٤) توفير صادرات متواضعة من النفط الى البلدان النامية . الا انه لا بد من التذكر ان الاتحاد السوفياتي لا يتوقع منه ان يكون عاملا رئيسيا في سوق الطاقة العالمية الا بالنسبة لبلدان اوروبا الشرقية .

وقد تنشأ مشكلة بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي اذا لم تتحقق خططه او اذا ازدادت احتياجاته الى المنتجات وسلع الانتاج الغربية الى النقطة التي قد لا يعود قادرا معها على تحقيق الاحتياجات المرتقبة لبلدان اوروبا الشرقية . وفي ظل هذه الاوضاع يجب ان نتوقع ان يصير التنافس السوفياتي ــ الاميركي على النفط العربي عاملا مهما في السياسة الخارجية الاميركية نحو المنطقة العربية . وثمة وجه آخر لهذه الحالة . فقد يجد الاتحاد السوفياتي ، في حملته للحصول على كمية متزايدة من السلع والتكنولوجيا الغربية ، انه من الضروري ان يزيد التسليمات النفطية الى اوروبا الغربية وان يعوض الفرق بزيادة مستورداته هو من الشرق الاوسط وايضا ان يشجع بلدان اوروبا الشرقية على ان تحذو حذوه .

إلا انه يمكن الافتراض بثقة ان الاتحاد السوفياتي ، للعقد المقبل من الزمن او نحو ذلك ، لن يدخل في اي نزاع خطير مع الولايات المتحدة من أجل موارد طاقة العالم العربي . واذا صحت هذه الملاحظة الاخيرة فان السؤال التالي سيكون : ما هي اهم المتغيرات التي ستدخل السياسة الخارجية الاميركية نحو المنطقة في العقد التالي من الزمن او نحو ذلك .

عامل الطاقة في السياسة الخارجية الاميركية

هناك على الاقل اربعة متغيرات يجب ان ننظر فيها من هذه الناحية .

١) الاحتياجات الاميركية الى النفط العربي .
٢) احتياجات شركاء اميركا التجاريين للنفط العربي .
٣) قدرة البلدان العربية على تلبية هذه الاحتياجات .
٤) اعتبارات السياسة القومية للبلدان العربية .

يبدو ان جميع الاشارات والدراسات تتفق على ان لا مناص من ملاحظة حقيقة ان كلا من الولايات المتحدة وشريكاتها التجاريات ستستمر في الاعتماد على مصادرها التقليدية لامدادات النفط حتى آخر هذا القرن . وقد تكون الكميات مختلفة من مصادر مختلفة لكن الحقيقة تبقى ان النفط العربي سيستمر في لعب دوره التقليدي كعنصر طاقة اساسي ومهم وجوهري في صورة الامدادات بالنسبة لهذه البلدان .

ومقابل هذه الحاجة الى النفط العربي ، من المهم ان نلاحظ ان هناك قيودا مهمة وجدية على قدرة المنتجين على تلبية الطلب . والقيود هي مادية واقتصادية واجتماعية .

اهم القيود هو قدرة العربية السعودية على توسيع انتاجها لتلبية الطلب العالمي . وكان الكثيرون من المراقبين وراسمي السياسة قد افترضوا ، منذ فترة غير بعيدة ، انه سيكون في وسع العربية السعودية ان توسع قدرتها الانتاجية لانتاج ٢٠ م ب ي بحلول منتصف العقد التالي . اما هذه الايام فان اجماع الاراء هو ان الحقول السعودية عاجزة ببساطة عن تحقيق هذا المستوى من الانتاج . وبالاضافة الى هذه الحقيقة فان الانتاج الحالي لجميع